العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وحقوق الملكية الفكرية

أحمد حمدي أحمد إبراهيم

العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وحقوق الملكية الفكرية

أحمد حمدي أحمد إبراهيم

المقدمه

شهدت السنوات الأخيرة تطورا في مختلف مجالات الفكر والابداع وطريقة تداولها ونقلها وإتاحتها للتداول مع الجمهور وساهمت الشبكة العنكبوتية والقرصنة الالكترونية وبرامج الفيروسات والهاكرز والثورة التكنولوجية التي أحدثت طفرة تكنولوجية في مجالات عدة منها " الذكاء الاصطناعي "مما احدث الكثير من الانتهاكات في العديد من مجالات الملكية الفكرية سواء علي الصعيد المحلي والدولي وطفرة في برامج البحث و برامج التشغيل حتي تطور الامر في كيفية إدارة وتشغيل المشاريع ومحركات التصنيع والآلات والمعدات فاصبح هذا التطور بحاجة تامة الي الحفاظ علية ومنعة وتقنينة في التداول ومنعه من التعدي سواء بالفكر او التقليد او التطوير الفاسد حتي لا يقع في الايادي المدمرة ،

والذكاء الاصطناعي ليس وليد اللحظة بل هو منذ القدم متداول فهيئات كثيرة منها برامج الحاسب الالي ومكونات الحاسب الالي نفسة و الخوارزميات القديمة من مجموع الارقام والاكواد والشفرات الالكترونية ،فتاثير الذكاء الاصطناعي على الملكية الفكرية اليوم يحمل وجهين لعملة واحده منها الايجابي والسلبي ومن وجهة نظري اعتقد ان قانون الملكية الفكرية قادرا على الصمود و كبح الذكاء الاصطناعي من التطور السلبي بل من الجوانب الايجايبة ان تطوير الذكاء الاصطناعي العملي سوف يوثر على الخوارزميات في احداث تقنيات جديدة من شانها العمل على حصول على براءات اختراع مثلما يحدث في معظم برامج الحاسب الالي .

وتثير هذة التحديات اليوم حول مدى امكانية منح مثل هذة التقنيات براءات اختراع بما فيها البرامج التي تستخدم قرارات بشكل مستقل ، قد تكون التقنيات المستخدمة في تطوير الذكاء الاصطناعي مقننة ومحمية بقانون الملكية الفكرية والبعض الاخر غير محمي لذلك وجب على المؤسسات والقطاعات التشجيع على اهمية التسجيل واتباع القواعد القانونية التي تشرف عليها جهات الملكية الفكرية كالبيانات الضخمة التي يتم ادراجها بداخل برامج الذكاء الاصطناعي اليوم وكيفية اتاحتها وكيفية توفير الحماية لتلك البيانات والانظمة الخطيرة والحساسة والتي تشكل خطرا على البشرية ومدي امكانية تطبيق التشريعات والقوانين عليها واخضاعها للاشراف القانوني من خلال الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية والتي اصبحت من اهم الركائز الداعمة للمناخ الاستثماري القوي ، من المتوقع ان يتم استمرار التطوير في تقنيات الذكاء الاصطناعي من تعلم الالة العميق والتعليم الذاتي بالذكاء الاصطناعي والتعلم بدون اشراف والتعلم التكيفي والتعلم المعزز مما يعزز الحاجة الي تطوير التشريعات والقوانين وتدعيم الاستراتيجية الوطنية للمكلية الفكريه من خلال البعد الاقتصادي لمواكبة كل ذلك مما يجب ان يكون هناك من الحاجة الي تطوير التشريعات وسياسات وقوانين التي سوف تعمل على الاشراف علي ذلك التطوير حتي نضمن العدالة والشفافية في نهاية الامر وضمان حماية الملكية الفكرية و المسائل الاخلاقية والادبية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي .

ثانيا: المصطلحات الجديدة:

الذكاء الاصطناعي(١)

هو ذلك العلم التقني المتطور من قبل الانسان واكسباة تقنيات ذكية تعمل على احداث تغييرات ذاتية لديها القدرة على التطور ذاتيا دون الحاجة الي اشراف الانسان عليها بشكل مستمر.

يعد الذكاء الاصطناعي من أكثر المجالات كفاءة وتطورا في العصر الحديث, فقد أثبت كفاءته في مجالات متعددة, كالطب, والتعليم, والأعمال التجارية, والصناعية, والنقل, وغيرها. ويهدف الذكاء الاصطناعي إلى فهم طبيعة الذكاء الإنساني, بواسطة عمل برامج حاسب آلي قادرة على محاكاة السلوك الإنساني المتميز بالذكاء, بحيث يتمكن برنامج الحاسب الآلي من اتخاذ القرارات المستقلة, دون الرجوع إلى مستخدمه(٢) و الملكية الصناعية تشمل الاختراعات والرسوم الصناعية ونماذج المنفعه والعلامات التجارية والاسم التجاري ٣
ونظرا لهذه الأهمية العظيمة والملحوظة لأنظمة الذكاء الاصطناعي, وما يثيره من إشكاليات قانونية عديدة, يسعى المصنعون نحو تحقيق أكبر قدر من الاستقلال, والتعلم الذاتي للروبوتات في المستقبل, ومن ثم نحو تشكيل شخصية قانونية مستقلة عن الشخص المشغل لهذه الأنظمة. ولا شك أن منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية يعني منحه وضعا قانونيا مستقلا، يتمتع بحقوق, كالحق في ذمة مالية مستقلة, والحق في الاسم, وكذلك حقوق الملكية الفكرية, وغيرها, وأيضا يتحمل بالتزامات ومسئوليات, كالتزامه بتعويض الأضرار التي تترتب على أفعاله غير

(١) د.ياسر محمد جادالله – الملكية الفكرية في الندرة الاقتصادية ٢٠١٦ برنامج الماجستير التخصصي جامعة حلوان ص٢٦

(٢) د.حسام الدين محمد محمود مجلة روح القوانين المجلد ٣٥ العدد ١٠٢ كلية الحقوق جامعة المنصورة ٢٠٢٣ _ ص ٧٠

(٣) د.ياسر محمد جاد الله – براءات الاختراع ط ٢٠١٦ – برنامج الماجستير التخصصي جامعه حلوان ص ١٧

المشروعة. وهذا هو موضوع بحثنا الذي يركز على دراسة واقع الشخصية القانونية, وآثارها, ونطاقها, وأهم تطبيقاتها.

البيئة التكنولوجية :-

لم يتم تحديد تعريف ليها بشكل محدد لكن يمكن ايضاحها بانها المساحة التي يتم التطوير واحدات برامج تكنولوجية جديدة .

القرصنة الالكترونية :-

هي الممارسات الغير شرعية على الحقوق الانسانية والادمية من الناحية التكنولوجية باستخدام شفرات و اكواد رقمية من شانها التعدي على الاخرين .

تعلم الالة العميق :-

وهي استخدام الخليات والشبكات الصناعية باعلى طاقة ممكنة لاحدات متغير في الالة من شانة زيادة قدرتها على التعلم واكتساب مهارات جديدة .

التعلم بدون اشراف :-

هي مدي قدرة الالة على تحديث وتطوير نفسها بنفسها وقدرتها على اكتساب معلومات و تطوير الخوارزميات الداخلية بها بمجرد الاتصال بالشبكة العنكوبتية .

الخوارزميات :-

تتألف الخوارزميات عادة من سلسلة من التعليمات التي يتم تنفيذها بترتيب محدد لحل مشكلة معينة أو إنجاز مهمة معينة. تستخدم الخوارزميات في مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك علوم الكمبيوتر، والرياضيات، والهندسة، والعلوم الطبيعية، والاقتصاد، والإدارة، وغيرها .

الاستيراتجية الوطنية للملكية الفكرية :-

تعد اهم الركائز الوطنية القوية الداعمة لتنمية الاقتصاد المصري كما تدعم هذة الاستراتيجية التنمية المستدامة وتساهم في تحقيق رؤية ٢٠٣٠ .

ثالثا: مشكلة الدراسة

بتدور تلك الدراسة على مدي التكييف مع التطور الهائل والطفرات التي احدثها الذكاء الاصطناعي وعن كيفية العمل على تطوير القوانين والجهات المختصة والسياسيات بالدول حتي تواكب كل ذلك وضمان تطبيق العدالة والشفافية بين الشعوب ومدي اهمية الحفاظ على سرية البيانات والجوانب الادبية والفكرية .

مع التقدم السريع في مجال الذكاء الاصطناعي واستخدامه في مختلف الصناعات والتطبيقات، تنشأ مجموعة متنوعة من التحديات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ،

ومن بين هذه التحديات :

١- التحديات القانونية والأخلاقية في استخدام البيانات والخوارزميات :-
٢- تثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي تحديات قانونية وأخلاقية حول حقوق الخصوصية، والتمييز، والمساءلة ، على سبيل المثال، قد يتم استخدام بيانات الأفراد دون موافقتهم الصريحة، أو قد تؤدي خوارزميات الذكاء الاصطناعي إلى نتائج متحيزة أو غير عادلة.
٣- ضمان حماية حقوق الملكية الفكرية وتشجيع الابتكار.
٤- يجب التوفيق بين حماية حقوق الملكية الفكرية للمطورين والشركات، وبين تشجيع الابتكار ونشر التكنولوجيا. قد تعيق القوانين الصارمة لحقوق الملكية الفكرية التنافسية وتقف عائقا أمام تقدم التكنولوجيا.
٥- الاستفادة العادلة من التقنيات الذكية:-

٦- يجب أن يتاح الوصول العادل إلى التقنيات الذكية والبيانات لجميع الأطراف، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، والدول النامية ، يطرح هذا مشكلة فيما يتعلق بالتوزيع العادل للموارد والمعرفة.

٧- غموض الملكية الفكرية في البيانات والخوارزميات :-

٨- العديد من المطورين والشركات من عدم وضوح حقوق الملكية الفكرية في البيانات والخوارزميات المستخدمة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي. هذا يؤدي إلى عدم اليقين حول الحقوق والالتزامات وقد يثير مشاكل قانونية وتنافسية.

٩- التحديات القانونية والأخلاقية في استخدام البيانات والخوارزميات :-
تثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي تحديات قانونية وأخلاقية حول حقوق الخصوصية، والتمييز، والمساءلة على سبيل المثال، قد يتم استخدام بيانات الأفراد .

١٠- ضمان حماية حقوق الملكية الفكرية وتشجيع الابتكار:- يجب التوفيق بين حماية حقوق الملكية الفكرية للمطورين والشركات، وبين تشجيع الابتكار ونشر التكنولوجيا، قد تعيق القوانين الصارمة لحقوق الملكية الفكرية التنافسية وتقف عائقًا أمام تقدم التكنولوجيا.

رابعا: أهمية الدراسة

تستمد تلك الدراسة أهميتها من اهمية هذة الدراسة علي مدي حداثة الموضوع محل البحث ومدي التطور السريع الغير منقطع في خوارزميات الذكاء الاصطناعي ومدي ضعف القوانين الحالية ومدي اهمية دعم منصات التشريع ودعم القوانين والعمل على تطويرها وتسهيل تطبيقها وتماشيها مع الحياة التكنولوجية المتقدمة بشكل مستمر ومع اثبات الذكاء الاصطناعي جدارته ومدي تطورة المستمر بشكل دائم على انتاج معارف جديدة وكيفية الاستفادة منها الا ان كل ذلك اخذ جانب سلبي حيث تعتبرعملية تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي منحني صعود في اختراق البيانات

والتعدي على الملكية الفكرية واهمال الجانب الاخلاقي في الحفاظ على سرية البيانات والمعلومات.

خامسا: أهداف الدراسة

هدف هذة الدراسة الرئيسي والاساسي هو تدعيم قصور قوانين الملكية الفكرية ومدي ضعف القوانين المصرية بصفة خاصة بالذكاء الاصطناعي وكيفية تقنينة وكيفية اكسابة القدرة على المساعدة وفقا للقوانين والقدرة على التعامل بشكل ادامي وسلمي.

سادسا: تساؤلات الدراسة

دراسات الذكاء الاصطناعي اليوم تثير العديد من التساؤلات والنقاشات العديدة حول تاثير الذكاء الاصطناعي على سوق العمل والجوانب الاقتصادية ومدي امكانية ربط الابتكار والابداع بالبيانات المقيدة لدية وحول مدي خلق فرص جديدة فسوق العمل ومدي دور السلامة والامان في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي والرعاية الصحية وكيفية احداث توازن بين حقوق الفرد والتطور التكنولوجي وكيفية استجابة المجتمع لكل ذلك مع الحفاظ على المجتمع بشكل عام.

سابعا: فرض الدراسة

يؤدي تطبيق القوانين واحترامها والعمل على تطويرها على مواكبة كافة المجالات العلمية المستحدثة والتي توثر بشكل يومي على الانسان فكل جوانب الحياة لتدخلة الهائل بكل جوانب الحياة فاصبح الذكاء الاصطناعي اليوم داخل البيوت والعمل والجهات والهيئات الحكومية ومن الضروري فرض السيطرة القانونية علية حفاظا على اهمية الحياة واهمية توفير الامان باستخدام القوانين التي تنظم كيفية الاستخدام وتحديد الجزاء العادل والمناسب فيمن يتعدي او يتجاوز ذلك ويعرض استقرار الانسان.

ثامنا :منهج الدراسة وادواتها

المنهج المتبع فالدراسة هو المنهج الاستقرائي الذي نعمل من خلالة على جمع ادلة لبناء قواعد عامة واستنباط النتائج وتحليل المعطيات والعمل علي تقديم حلول وكيفية تطبيقها والاستفادة منها .

تاسعا: أدوات الدراسة

استعنت في هذة الدراسة على استخدام مجموعه من المصادر والمراجع والابحاث والمقالات العلمية ومدي تطوير الذكاء الاصطناعي وتاثيرة على قوانين الملكية الفكرية في احداث قوانين جديدة تتواكب مع كل ذلك التطور مثل :-

مدي علم الافراد بتطبيقات الذكاء الاصطناعي ومدي اهليتهم بالتعامل مع التطبيقات المختلفة والمستخدمة بحوزميات الذكاء الاصطناعي ومدي معرفتهم بالقوانين المتبعة في كل ذلك ومدي درايتهم بقوانين الملكية الفكرية والاجراءات اللازمة لاتباع ماسبق .

عاشرا: مجتمع الدراسة

اعتمدت في تلك الدراسة علي تشريعات الدول المختلفة والاتفاقيات الدولية و المعاهدات بصفة عامة والقانون المصري بصفة خاصة والسبب في هذا هو تحديد اهمية العلم والمعرفة والاهمية في مدي احداث التوازن بين الانسان والذكاء الاصطناعي ومدي كيفية الحفاظ على تقنيات الذكاء الاصطناعي وفقا للقوانين واهمية الحفاظ على التقنيات المستحدثة واكسباها صفة البراءاة كلما توافر فيها ذلك والحد من انتشار اي تطورات تفسد الحياة وتعمل على تعدي سرية البيانات .

حادي عشر: حدود الدراسة

حدود الموضوعية :- وهي تلك التي تتعلق بالتحديات والتقييدات التي تواجة الذكاء الاصطناعي بجانب قوانين الملكية الفكرية سواء من الناحية

التكنولوجية والناحية الاخلاقية والادبية والفكرية وامثلة علي ذلك نقص الفهم وتعقييد بيئة التطويروالاستخدام .

حدود مكانية :ـ وهي تلك التى تقتصر على طلاب الجامعات والباحثين والاكاديمين والمهندسون والمبرمجون نظرا لكونهم الفئة الاكبر المسئولة عن انتشار الذكاء الاصطناعي وكيفية استخدمة وشرحه .

حدود زمانية :ـ وتم عمل هذ الاستبيان في شهر ١٢ من عام ٢٠٢٣ وشهر ١ من عام ٢٠٢٤

ثاني عشر :الدراسات السابقة

١ـ دراسة د/ ناصر جلال _ حقوق الملكية الفكرية واثارها على اقتصاديات الثقافة و الاتصال والاعلام _ رسالة الدكتوراة _ كلية التجارة _ جامعه عين شمس _ ٢٠٠٢ ص ١٤٦ .

ثالث عشر: خطة الدراسة

المقدمه :ـ

المبحث الاول :ـ دور الذكاء الاصطناعي وتاثيرة علي الملكية الفكريه

مطلب الاول :ـ الاهمية الاقتصادية ومدى الاستفادة من الذكاء الاصطناعي

فرع الاول :ـ كيفية التعامل مع الذكاء الاصطناعي وتقنينة

مطلب الثاني :ـ تاثير الذكاء الاصطناعي على الملكية الفكرية

الفرع الأول:ـ حق المؤلف والحقوق المجاورة لها

الفرع الثاني :ـ الملكية الصناعية وانواعها

المبحث الثاني :ـ دور الذكاء الصناعي في تطوير الملكية الفكرية و تطبيقاتها التشريعية من خلال الاستراتيجية الوطنية للمكلية الفكرية

مطلب الاول :ـ دور الاستراتيجية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامه

فرع أول :ـ المردود الاقتصادي بتطبيق قوانين الملكية الفكرية وتطويرها المستمر.

المبحث الاول :ـ دور الذكاء الاصطناعي وتاثيرة علي الملكية الفكريه

قبل البدء عن دور الذكاء الاصطناعي وتاثيرات على الملكية الفكرية لابد من ايضاح مفاهيم كل منهم وايضاح الدور كالاتي :ـ

مفهوم الذكاء الاصطناعي١ :ـ

يشير مفهوم الذكاء الاصطناعي الي ذلك العلم التقني المتطور من قبل الانسان واكسباة تقنيات ذكية تعمل على احداث تغييرات ذاتية لديها القدرة على التطور ذاتيا دون الحاجة الي اشراف الانسان عليها بشكل مستمر والقدرة على التحليل واستنتاج العمليات الناتجة عن الفكر وتطبيقها دون الحاجة الي بذل جهد .

مفهموم الملكية الفكرية٢ :ـ

هو ذلك العقد الذي يبيح لمالكة حق الاستخدام والحرية المطلقة للاستغلال والاستخدام واستعمال الملكية فالترخيص للغير فى الاستعمال وهذا كلة في اطار قانوني يوضح كيفية الاستعمال وكيفية تادية الحق وكل ذلك في اطار زمني محدد وفقا للقوانين .

بينما يمكننا القول عن دور الذكاء الاصطناعي حيث يمكن للذكاء الاصطناعي تعزيز عمليات الابتكار من خلال تحليل كميات

(١) د.ياسر محمد جادلله المرجع السابق ص ٨٠ .
(٢)د.محمد الروبي, القانون الدولي للملكية الفكرية , دار النهضة العربية _ط ٢٠١٧_ ص ٢٠

١قانون الملكية الفكرية المصرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ .

كبيرة من البيانات بسرعة ودقة، مما يمكن الشركات والباحثين من تطوير منتجات وخدمات جديدة بشكل أسرع وأكثر كفاءة.

١- تطوير التصميم والتطوير: يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في عمليات التصميم والتطوير لتحسين العمليات وتقليل التكلفة، مما يقلل من حاجة الشركات إلى الاعتماد على الموارد البشرية بشكل كبير.

٢- حماية الملكية الفكرية: يشكل الذكاء الاصطناعي تحديًا وفرصة فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية. من جهة، يمكن استخدام التقنيات الذكاء الاصطناعي للكشف عن انتهاكات الملكية الفكرية والقضاء عليها. ومن جهة أخرى، يمكن أن يؤدي التطور السريع في الذكاء الاصطناعي إلى تحديثات في قوانين الملكية الفكرية وتغيير الأساليب التقليدية لحماية الملكية الفكرية.

٣- إنتاج المحتوى: يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في إنتاج المحتوى الفني مثل الأفلام، والموسيقى، والكتب ، هذا يثير تحديات جديدة فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية والتعامل مع المحتوى الذي يتم إنشاؤه بواسطة أنظمة ذكاء اصطناعي.

٤- إدارة العلامات التجارية: يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل بيانات العملاء وتوجيه الحملات التسويقية بشكل أكثر دقة وفعالية، مما يؤدي إلى بناء وتعزيز العلامة التجارية. ومن المهم هنا مراعاة القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والخصوصية للعملاء.

بشكل عام، يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي يلعب دورا حيويا في تحسين عمليات الابتكار وتطوير المنتجات وحماية الملكية الفكرية. ومع ذلك، يجب أيضا مراعاة التحديات القانونية والأخلاقية المرتبطة بهذه التقنيات لضمان الاستخدام المسؤول والمنصف له حيث التطور السريع للذكاء

الاصطناعي يحتاج الي تطور قوي فالقوانين حتي نتمكن من الحفاظ على الهوية الانسانية للمجتمع وحماية الابداع .

"حيث يمكننا القول الفكر للجميع والحماية للابداع".

العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وحقوق الملكية الفكرية

اليوم اصبح من يملك التقنية هو من يملك اقتصاد قوي .

الفرع الاول :- كيفية التعامل مع الذكاء الاصطناعي وتقنينة

المطلب الاول :- الاهمية الاقتصادية ومدى الاستفادة من الذكاء الاصطناعي

يمكن القول عن الاهمية الاقتصادية وكيفية الاستفادة منها في النقاط التالية :-

١- زيادة الإنتاجية:- يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين الإنتاجية من خلال تحسين عمليات الإنتاج وتحسين كفاءة استخدام الموارد١.
على سبيل المثال، يمكن استخدام الروبوتات الذكية في سلاسل التوريد والامداد لتحسين عمليات الإنتاج وتقليل الفاقد والحفاظ على حياة الانسان في عمليات النقل الخطيرة .
٢- تحسين الجودة: باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي مثل تعلم الآلة، يمكن للشركات تحسين جودة المنتجات والخدمات من خلال التحليل المستمر والتحسينات التلقائية والحفاظ على الية تطوير .
٣- توفير التكاليف٢: يمكن للذكاء الاصطناعي تقليل التكاليف العمالية من خلال اتمامة للعمليات والتحسينات في التخطيط وتحليل الطلب جيدا واعدادة وتجهيزة .
٤- إنشاء فرص عمل: على الرغم من أن الذكاء الاصطناعي قد يؤدي في بعض الحالات إلى تغيير في الطلب على العمل، إلا أنه يفتح أيضًا فرص عمل جديدة في مجالات مثل تطوير البرمجيات، وعلوم البيانات، والروبوتات .

(١) اميرة السلاموني – الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية نواة خصبة تحتضن الابداعات مقال منشور في جريدة الجمهورية بتاريخ ٢٣ /٢٠٢٢/٩

(٢) د.محمد الروبي _ المرجع السابق ص ٤٥

٥- تمكين الابتكار: يمكن للذكاء الاصطناعي تمكين الابتكار من خلال مساعدة الشركات في فهم احتياجات السوق بشكل أفضل وتطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي هذه الاحتياجات.

٦- تحسين تجربة العملاء: من خلال استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي مثل التعلم الآلي ومعالجة اللغة الطبيعية، يمكن تحسين تجربة العملاء من خلال تقديم استجابات أكثر دقة وفعالية وتخصيص الخدمات وفقًا لاحتياجاتهم الفردية.

تعزيز النمو الاقتصادي: بشكل عام، يساهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية وتحسين كفاءة العمليات، مما يسهم في تعزيز الازدهار الاقتصادي للمنظمات والمجتمعات.

باختصار، يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي يوفر فرصًا كبيرة لتحسين الأداء الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي على المستوى العالمي، وهو يلعب دورًا محوريًا في تطوير الاقتصادات وتعزيز التنافسية الاقتصادية بين الدول فاليوم اصبح من يملك التقنية هو من يملك اقتصاد قوي .

الفرع الاول :- كيفية التعامل مع الذكاء الاصطناعي وتقنينة

للتعامل مع الذكاء الاصطناعي وتقنياته٢ ، يجب ان تعتمد الدول والمؤسسات على إطار قانوني وأخلاقي محدد يهدف إلى توجيه وتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي وضمان تحقيق أقصى فائدة منه مع المراعاة الكاملة للأمور القانونية والأخلاقية. فيما يلي بعض النقاط التي يجب أخذها في الاعتبار عند التعامل مع الذكاء الاصطناعي وتقنينه:-

١- إطار قانوني: ينبغي وضع إطار قانوني تنظيمي محدد ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي و يحدد حقوق ومسؤوليات المستخدمين والمطورين، يجب أن يشمل هذا الإطار قوانين تنظم جمع واستخدام البيانات، وحماية الخصوصية، والمسؤولية المدنية والجنائية عند حدوث أضرار جراء استخدام الذكاء الاصطناعي.

٢- الشفافية والمساءلة: يجب أن يتم تحقيق شفافية في استخدام الذكاء الاصطناعي وتوضيح كيفية عمله وتأثيره على المستخدمين، يجب

أن تكون هناك آليات للمساءلة تتيح رصد وتقييم أثر استخدام الذكاء الاصطناعي ومعالجة أي مخاوف أو مشكلات تنشأ عنه.

٣- الخصوصية وحماية البيانات: يجب أن توفر تقنيات الذكاء الاصطناعي حماية للبيانات الشخصية والحفاظ على خصوصية المستخدمين. ينبغي أن يتم جمع واستخدام البيانات بموافقة واضحة من المستخدمين، ويجب أن يكون هناك آليات لحماية هذه البيانات ومنع الوصول غير المصرح به إليها.

٤- التنصيص على القوانين الأخلاقية: يجب أن يتم تضمين توجيهات أخلاقية وقواعد سلوك في استخدام الذكاء الاصطناعي. ينبغي أن يكون للذكاء الاصطناعي أخلاقيات في جميع جوانبه، بما في ذلك المساواة والعدالة وتجنب التحيز والتمييز.

٥- التعاون الدولي١: يجب أن يتم التعاون بين الدول والمؤسسات الدولية التعظيمية لوضع معايير ومبادئ مشتركة للتعامل مع الذكاء الاصطناعي وتقنينه، يمكن أن تساعد المبادرات الدولية على تعزيز التفاهم وتحقيق التوافق في هذاالمجال والندوات التقيفية والمؤاتمرات والاجتماعات المشتركة بين الدول على تنظيم كل ذلك في اطار قانوني قوي .

٦- التدريب والتوعية٢: يجب أن يتم توفيرغرف التدريب والتوعية للمطورين والمستخدمين بشأن الذكاء الاصطناعي وتقنينه ، ينبغي أن يكون هناك تركيز على التعليم بشأن القضايا القانونية والأخلاقية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وكذلك تعزيز الوعي بالمخاطر والفوائد المحتملة لاستخدامه من خلال قنوات البث السمعية والبصرية والاذاعية حتي يتم نشرثقافة الذكاء الاصطناعي

٧- الابتكار المستدام١: يجب أن يتم تشجيع الابتكار المستدام في مجال الذكاء الاصطناعي وتطوير تقنيات تعزز الاستفادة العامة والعمل العام والمشترك وتحقق التنمية المستدامة التي تهدف اليها جمهورية

(١)بشار عباس نهوض التعاون الاقتصادي العربي الافاق و التكنولوجيا معلومات دولية – النادي العربي للمعلومات ٢٠٢٢ ص ١٠ .

(٢)د.حسام الدين عبدالغني الصغير , أسس و مبادئ اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية , دار النهضة العربية الطبعة الأولى ١٩٩٩ ص ٣

مصر العربية فتعزيز خطة ٢٠٣٠ يجب أن يتم توجيه الجهود نحو استخدام الذكاء الاصطناعي في حل المشاكل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية بطرق فعالة ومسؤولة وتشجيع الطلاب وتوفير المناخ المناسب للعمل على هذا العلم الذي لاينتهي وفي تدفق مستمر.

هذه بعض النقاط الأساسية التي يجب أخذها في الاعتبار عند التعامل مع الذكاء الاصطناعي وتقنياتة يجب أن يتم تنفيذ إطار قانوني قوي وشامل يحقق التوازن بين التطور التكنولوجي والمسؤولية القانونية والأخلاقية والحماية للفكر والابداع٢ وعدم اهمال الجانب الانساني والاخلاقي حتي لايكون هناك تحكم وسيطرة من العلم على الاخلاق وسيادة الذكاء الاصطناعي والخداع بمظهرة الخارجي.

المطلب الثاني : تأثير الذكاء الاصطناعي على الملكية الفكرية

يؤدي تطبيق القوانين واحترامها والعمل على تطويرها على مواكبة كافة المجالات العلمية المستحدثة والتي توثر بشكل يومي على الانسان فكل جوانب الحياة لتدخله الهائل بكل جوانب الحياة فاصبح الذكاء الاصطناعي اليوم داخل البيوت والعمل والجهات والهيئات الحكومية ومن الضروري فرض السيطرة القانونية علية حفاظا على اهمية الحياة واهمية توفير الامان باستخدام القوانين التي تنظم كيفية الاستخدام وتحديد الجزاء العادل والمناسب فيمن يتعدى او يتجاوز ذلك ويعرض استقرار الانسان.

الفرع الأول: حق المؤلف و الحقوق المجاورة له

حق المؤلف مصطلح قانوني يصف الحقوق الممنوحة للمبدعين فيما يخص مصنفاتهم الأدبية والفنية. ويغطي حق المؤلف طائفة مصنفات واسعة، من الكتب والموسيقى واللوحات الزيتية والمنحوتات والأفلام إلى البرامج الحاسوبية وقواعد البيانات والإعلانات والخرائط الجغرافية والرسوم التقنية.

أولا: نطاق تطبيق الحقوق المالية للمؤلف وأصحاب الحقوق المجاورة في النطاق الرقمي

قبل الحديث عن الحقوق المالية يلزم أن نتناول الأطراف التي تستفيد من هذه الحقوق المالية، وبعبارة أخرة الأطراف التي تنبع منها هذه الحقوق المالية للمؤلف ، أصحاب الحقوق المجاورة.

المؤلف وأصحاب الحقوق المجاورة في النطاق الرقمي :-

سنتناول تعريف المؤلف في النطاق الرقمي على أن نتطرق لتعريف أصحاب الحقوق المجاورة في

النطاق الرقمي .

أ_ تعريف المؤلف في النطاق الرقمي

يعد المؤلف الشخص الذاتي الذي أبدع المؤلف، ويتمثل هذا الابداع في البصمة الشخصية التي يحرص على تنزيلها في مصنفه الادبي أو الفني. إن هذه البصمة الشخصية بموجبها تمكن المؤلف في أن يتملك مؤلفه ويستفيد من حقوق معنوية ومالية.

والمؤلف في النطاق الرقمي كذلك هو شخص ذاتي، يبدع ويبتكر على شبكة الانترنت ، حيث نجده يبتكر برامج الحاسوب ، قواعد البيانات ، المواقع الالكترونية، ألعاب الفيديو)

هذه الابداعات في النطاق الرقمي سيفاد منها هي الأخرى من حقوق مالية ومعنوية، شريطة أن تتوافر فيها الشروط القانونية من إبداع

إلى تعريف المؤلف بأنه" الشخص الذاتي أو الاعتباري الذي ابتكر أو أبدع مصنفا أدبيا أو فنيا"[1]

وقد عرف "المشرع المغربي" المؤلف في المادة الاولي من القانون المعدل بالقانون المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

(١) يحي محمد حسن راشد الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية في النطاق الرقمي و التقليدي _دراسة دكتوراة قانون خاص _ جامعة محمد الأول سنة ٢٠١١ ص ٩٧

يتبين أن موقف التشريع الأمريكي سلك اتجاها آخر، حيث اعتبر الشخص مؤلفا للمصنف فقط في تمويله ليخرج للجمهور دون أن يشارك في إبداعه. بعبارة أخرم أن المؤلف في النطاق الرقمي هو الذي يمول في إنتاج مصنف يتعلق مثال بقواعد البيانات أو برام الحاسوب، يعد مؤلفا لهذه الابداعات الأدبية والفنية.

وحسب اتفاقية برن فقد عرفت المؤلف في المادة ١٠" ذلك الشخص الذي يبتكر مصنفا". ما يستشف من هذا التعريف، أن كلمة "الشخص " تستوعب حتى المؤلف المعنوي، وبالتالي إمكانية منح صفة المؤلف حتى للشخص المعنوي، و الا تقتصر صفة المؤلف على الشخص الذاتي أو الطبيعي فقط .

وبالتالي هناك إمكانية تصور أن يبدع المؤلف المعنوي داخل مقاولة الكترونية لمصنف أدبي أو فني ويأخذ هذا المصنف اسم الشخص المعنوي، ويستفيد هذا الأخير من حقوق معنوية ومالية ناتجة عن إبداعه في مجالات الادب والفن. وإن كان المشرع المغربي ألحق صفة المؤلف بالشخص الذاتي فقط دون أن يتعداه الي الشخص المعنوي .

و قد عرف قانون الملكية المصري في المادة ١٣٨ /١٤ " الإذاعة ١ " انها البث السمعي او السمعي البصري للمصنف او للاداء او التسجيل الصوتي او لتسجيل المصنف او الأداء و ذلك الى الجمهور بطريقة لاسلكية و يعد كذلك عبر التوابع الصناعية "١ ، فيما يتعلق بحقوق المؤلف، قد يكون هناك جدل بشأن من يحق له التبني على الأعمال التي تم إنشاؤها باستخدام تقنيات AI على سبيل المثال، إذا كانت الآلة تولد نصًا أدبيًا، فمن يكون المالك الشرعي لهذا النص؟ هل هو المطور الذي برمج النظام؟ أو هل هو الآلة نفسها؟ هذه أسئلة تتطلب مناقشة قانونية واضحة لتحديد حقوق الملكية الفكرية

بالإضافة إلى ذلك، هناك مسائل حول حقوق الاستخدام والترخيص للبيانات والمعرفة التي تستخدمها أنظمة الذكاء الاصطناعي. فالبيانات التي تستخدم لتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي غالبًا ما تكون مأخوذة من مصادر

١)- المادة ١٣٨ من القانون ٢٠٠٢/٨٢ المتعلقة بالملكية الفكرية المصري

مختلفة، ويجب التأكد من الامتثال للقوانين واللوائح المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والخصوصية.

بالنسبة لحقوق الملكية المجاورة، يشمل هذا النوع من الحقوق الحقوق التي تمنح للأشخاص الذين يساهمون في الأعمال الإبداعية بطرق غير مباشرة، مثل الفنانين الموسيقيين والممثلين والمنتجين. ويمكن أن يكون للذكاء الاصطناعي تأثير على هذه الحقوق عندما يتم استخدامه في صناعة الأعمال الإبداعية، و يجب التأكد من أن المشاركين في هذه الصناعة يحصلون على حقوقهم بشكل عادل وفقًا للقوانين المحلية والدولية

٢_ الحقوق المالية للمؤلف وأصحاب الحقوق المجاورة في النطاق الرقمي

الحقوق المالية للمؤلفين والمبدعين هي ناتجة عن أعمال وإبداعات العقل في مجالات الادب والفن والعلوم، أي أن المصنفات الأدبية والفنية لا يكون الهدف منها فقط إنتاج الكتب والأبحاث وتقاسمها مع عموم الناس، وإنما يكون كذلك الهدف منها هو تحصيل مدا خيل مالية من خلال بيعها أو تأجيرها... قصد القيام بإنتاج أعمال أدبية وفنية واخري. وعليه سنتناول في هذا الاطار الحقوق المالية للمؤلف في النطاق الرقمي على أن نتطرق للحقوق المالية لأصحاب الحقوق المجاورة في النطاق الرقمي .

أ _ الحقوق المالية للمؤلف في النطاق الرقمي

إن الحقوق المالية للمؤلف، هي ذلك النصيب الذي يعود للمؤلف من خلال انتفاع الجمهور بمؤلفه، أي أن استغلال الجمهور لمصنفه يتيح للمؤلف استخلاص مكافأة عادلة ومناسبة عن هذا الاستغلال أو الاستعمال عبر شبكة الانترنت .

الفرع الثاني :ـ الملكية الصناعية وانواعها

تعتبر الرسوم و النماذج الصناعية واحدة من أهم موضوعات الملكية الفكرية (الملكية الصناعية) وذلك

لدورها المؤثر في الإنتاج و الصناعة و التسويق لذا جند أن التشريعات الوطنية و و الاتفاقيات الدولية قد اتجهت في وقت مبكر لحماية الملكية في الرسوم والنموذج الصناعي وللوقوف على ما هيه هذه الحماية وكيفيتها نقف أولا على :-

تعريف الرسوم و النماذج الصناعية :-

جاء تعريف الرسوم والنماذج الصناعية في التشريعات الوطنية المختلفة متطابقا، فقد عرفها القانون السوداني

على انها أي تجميع لخطوط أو الوان صممت بحيث تضفي مظهرا خاصا على أي إنتاج صناعي أو حرفي أو أي

شكل سواء كان متعلقا أو غير متعلق بالألوان ، شرط أن يكون من المستطاع استخدام ذلك التجميع أو الشكل بمثابة النموذج صناعي او حرفي ١ .

وعرف النموذج الصناعي أنه الشكل الخارجي أو القالب الذي تظهر فيه السلعة أو المنتج فصورتة الخارجية

صفة جمالية و أخلاقية و التمييز عن غريها من المنتجات . أي أنه كل جسم او شكل المنتج الصناعي إطارا مميز عن غيره .

حماية الرسوم والنماذج الصناعية:

حماية الرسوم و النماذج الصناعية تبدأ من تحديد ما هو الرسم أو النموذج الصناعي الذي يجب حمايته ثم توضيح الشروط الشكلية و الموضوعية التي تحكم هذه الحماية وذلك لان إجراءات التسجيل تمثل الحلقة الاولي و الأهم في الحماية ثم بعد ذلك يأتي الحديث عن الاليات التي وضعها المشرع لحماية حق صاحب الرسم أو النموذج ي استغلال ابتكارة ومنع الغير من

الإفادة منه الا بموافقته سواء يان ذلك عن طريق الدعوى المدنية أو الجنائية أو عبر الاتفاقيات الدولية التي أوجدت إطارا عاما للحماية تستمد منه الدول الياتها

مدة وتجديد تسجيل النموذج الصناعي:

وفقا لاتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية ١٩٩٤ م (TRIPS) (فإن مدة الحماية للنموذج الصناعي يجب أن لا تقل عن عشر سنوات .

اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) لسنة ١٩٩٤ م :-

تعد هذه الاتفاقية آخر وأهم الاتفاقيات التي تنظم الرسوم و النماذج الصناعية وتتبع أهميتها من انها تضمنت احكام الاتفاق الأساسي وهو اتفاق باريس كما اشتملت على احكام خاصة لانفاذ حقوق الملكية الفكرية عامة وقد تناولنا احكامها بالتفصيل فيما سبق من هذا البحث.

ترتبط الذكاء الاصطناعي أيضًا بمفهوم الملكية الصناعية، وهي عبارة عن مجموعة من الحقوق القانونية التي تمنح لمخترعي الاختراعات لحماية اختراعاتهم. تشمل حقوق الملكية الصناعية بشكل عام براءات الاختراع والعلامات التجارية وتصميمات الشكل وأسرار الصناعة.

في سياق الذكاء الاصطناعي، يمكن للتكنولوجيا الجديدة والابتكارات التي تنتجها أن تصبح موضوعًا للحصول على براءات اختراع. على سبيل المثال، إذا كان هناك تقنية جديدة في مجال الذكاء الاصطناعي تقوم بتحسين أداء نظام التعرف على الصور، فإن الشركة أو الفرد الذي يطور هذه التقنية قد يقدم طلبًا لحصول على براءة اختراع لحماية ابتكارهم.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام الملكية الصناعية لحماية البرمجيات المستخدمة في أنظمة الذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال تقديم طلبات

لحصول على حقوق النشر أو حقوق الملكية الفكرية الأخرى المتعلقة بالبرمجيات.

بالطبع، تختلف متطلبات الحصول على حماية الملكية الصناعية من بلد إلى آخر، وتختلف الإجراءات والشروط التي يجب توفرها للحصول على حماية كاملة. ولكن بشكل عام، يمكن استخدام البراءات وحقوق الملكية الصناعية الأخرى لحماية الابتكارات في مجال الذكاء الاصطناعي وضمان استفادة مبتكري هذه التقنيات من الحماية القانونية اللازمة.

المبحث الثاني :- دور الذكاء الصناعي في تطوير الملكية الفكرية و تطبيقاتها التشريعية من خلال الاستراتيجية الوطنية للمكلية الفكرية

تعريف الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية:١

الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية هي الخطة الشاملة التي تحدد الأهداف والسياسات والإجراءات التي يتعين اتخاذها على المستوى الوطني لتعزيز وحماية الملكية الفكرية واستخدامها بشكل استراتيجي لتحفيز الابتكار وتعزيز التنمية الاقتصادية

يشير مفهوم الإستراتيجية إلى آلية تحقيق الأهداف بعيدة المدى ، وهو مفهوم عرف فى السابق بارتباطه بالمجال العسكرى ، واليوم نرى أنه أصبح خارطة طريق لمجالات أخرى كالإدارة ، والإقتصاد ، والسياسة ، وهو ماتقوم به الإدارة الاستراتيجية لتحقيق الهدف الأساسى والنجاح المستمر والمستدام ، من خلال التكامل بين مهام ودور الإدارات الأخرى كالمعلومات ، والتظم ، والتمويل والتسويق والإنتاج ، .كما أن الاستراتيجية تهدف إلى خلق بيئة مغايرة ومختلفة لقطاع الأعمال والتجارة من خلال الاستعانة بالخطط المدروسة التى بدورها تصنع مسارا ورؤية مستقبلية واضحة ، والاستراتيجية هى خطط أو طرق توضع لتحقيق هدف معين على المدى البعيد اعتمادا على التخطيطات والإجراءات الأمنية فى استخدام المصادر المتوفرة فى المدى القصير.

ومفهوم الاستراتيجية عموما ً هى مجموعة السياسات والأساليب والخطط والمناهج المتبعة من أجل تحقيق الاهداف المطلوبة فى اقل وقت ممكن بأقل جهد مبذول ، و المقصود بالاستراتيجية

الوطنية للملكية الفكرية :-

هي التى تتألف من مجموعة من التدابير التى تضعها الحكومات وتنفذها لتشجيع وتيسير استحداث الملكية الفكرية وتطويرها وإدراتها وحمايتها بفعالية على الصعيد ١الوطني وهى وثيقة شاملة تبين الصلات بمختلف المجالات السياسية لضمان التنسيق الفعال مع سائر الأنشطة الاخري في مختلف المجالات الفكرية والادبية والفنية .

أهمية الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية:

تعزيز الابتكار والبحث والتطوير:

تساهم الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية في خلق بيئة مواتية للابتكار من خلال تعزيز حماية الملكية الفكرية وتشجيع البحث والتطوير.

جذب الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي٢:

تلعب الاستراتيجية الوطنية دورًا حاسمًا في جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة عن طريق توفير بيئة قانونية وتنظيمية تحمي الملكية الفكرية وتشجع على الابتكار، مما يعزز النمو الاقتصادي والتسهيل الاجنبي للاستثمار في مناخ قوي محمي بقانون منظم مما يمنح المستثمر الاستقرارالاقتصادي المطلوب لاي استثمار في مختلف المجالات .

تعزيز التنافسية الاقتصادية:

من خلال تطوير استراتيجية وطنية للملكية الفكرية، يمكن للدول تعزيز تنافسيتها الاقتصادية من خلال تحفيز الابتكار ودعم الشركات الوطنية لتطوير وتسويق منتجاتها وخدماتها بفعالية أكبر.

(١) اميرة السلاموني – المرجع السابق

(٢) د.حسام الدين عبدالغني الصغير_ المرجع السابق ص ١٨

تعزيز القدرة على التواصل الدولي:-

يساعد وجود استراتيجية وطنية للملكية الفكرية في تعزيز قدرة الدولة على التفاعل والتعاون مع المجتمع الدولي في مجالات الابتكار وحماية الملكية الفكرية.

عناصر الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية.

وضع الأهداف والرؤية: تحديد الأهداف والرؤية التي ترغب الدولة في تحقيقها في مجال الملكية الفكرية.

تحليل الوضع الراهن:-

تقييم الوضع الراهن للملكية الفكرية في البلاد، بما في ذلك التشريعات والسياسات والبنية التحتية ومستوى الوعي.

تطوير السياسات والإجراءات:-

وضع سياسات وإجراءات تعزز حماية الملكية الفكرية وتشجيع الابتكار واستخدام الملكية الفكرية بشكل فعال.

التوعية والتعليم:-

توعية المجتمع بأهمية الملكية الفكرية وتوفير التعليم والتدريب للمهنيين والجمهور بشأن حقوقهم وواجباتهم.

متابعة وتقييم: مراقبة تنفيذ الاستراتيجية وتقييم أدائها بانتظام لضمان تحقيق الأهداف المحددة.

المطلب الاول :- دور الاستراتيجية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامه

لتحقيق التنمية المستدامة يعتبر هدفا أساسيًا للعديد من الدول والمجتمعات حول العالم، وتلعب الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية دورًا مهمًا في تحقيق هذا الهدف وعلى سبيل المثال بعض الخطوات التى ستوضح الدور القوي والفعال للاستيراتيجية الوطنية واهميتها للملكية الفكرية .

تعزيز الابتكار والتطوير التكنولوجي.

تساهم الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية في تعزيز الابتكار وتطوير التكنولوجيا من خلال توفير بيئة داعمة للبحث

والتطوير، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات التكنولوجية الحيوية.

دعم الصناعات الحديثة والناشئة:-

يمكن للملكية الفكرية أن تلعب دورًا كبيرًا في دعم الصناعات الحديثة والناشئة، وذلك من خلال تشجيع الابتكار وتطوير الأفكار الجديدة وتوفير الحماية اللازمة للمنتجات والتقنيات الجديدة.

تحفيز الاستثمار وخلق فرص العمل:-

تعمل الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية على تحفيز الاستثمار في البحث والتطوير والابتكار، مما يسهم في خلق فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

حماية الموارد البيئية والثقافية:-

من خلال حماية حقوق الملكية الفكرية، يمكن للدول الحفاظ على الموارد البيئية والثقافية الهامة، والتي تشكل أساسا للتنمية المستدامة.

تحسين القدرات التقنية والعلمية:-

تعمل الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية على تعزيز القدرات التقنية والعلمية للدولة، من خلال تشجيع البحث العلمي وتطوير المهارات في مجالات العلوم والتكنولوجيا.

تعزيز التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا: يمكن للملكية الفكرية أن تكون وسيلة لتعزيز التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا، من خلال تبادل المعرفة والتجارب والتقنيات بين الدول، مما يعزز التنمية المستدامة في المجتمعات الأقل نموًا.

تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية:-

يمكن للملكية الفكرية أن تلعب دورًا في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال دعم الابتكار والريادة وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الأكثر تحديثا وتطورًا.

باختصار، تلعب الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية دورًا مهمًا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز الابتكار والتطوير التكنولوجي، وتحفيز الاستثمار وخلق فرص العمل، وحماية الموارد البيئية والثقافية، وتحسين القدرات التقنية والعلمية، وتعزيز التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات قيمة الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية وبشكل عام تتجلى في الدور المحتمل االلملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية وإدارة ملائمة ، فهي تعزز التنافس الاقتصادي وتزيد من القدرة الفكرية الابتكارية للدولة، وتسهم في تحقيق أهداف التنمية وتوجهاتها الأوسع نطاقا من خلال دعم الابتكار والريادة وتوجيه الاستثمارات نحو الصناعات المختلفة. تتمثل قيمة الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية في أهمية دور الملكية الفكرية، حيث تعتمد الرغبة في تحقيق أهداف التنمية والمنافسة في العديد من الصناعات، بما في ذلك الصناعات التكنولوجية والابتكارية، على أنظمة الملكية الفكرية الوطنية والدولية، ويمكن حماية وتعزيز الصناعات الثقافية في الدولة من خلال الاستخدام المناسب لنظام الملكية الفكرية وسياساتها، كما يشكل مدى التكامل والتنسيق بين مختلف السياسات القطاعية في البلد مسألة إنمائية محورية، وتعد سياسة الملكية الفكرية وتنفيذها من القضايا الرئيسية الشاملة للتخطيط الإنمائي في جميع الدول، والتي تصمم للمساعدة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ .

(١) د.ياسر محمد جادالله – المرجع السابق ص ١٣٢.
(٢)د.محمد الروبي, المرجع السابق ص ١٠٣

إطلاق الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية في مصر يعتبر الخطوة الأولى من نوعها، ويعكس الاهتمام الحقيقي للدولة المصرية بالدور الذي تلعبه منظومة الملكية الفكرية في تعزيز الاقتصاد المصري وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بجميع أبعادها الاجتماعية والاقتصادية. تعزز هذه الاستراتيجية سياسات وخطط العمل والبرامج الفعالة على المستوى القومي، وتنسق مع كافة الجهات الإدارية والمنظمات الدولية المعنية، بناءً على منهجية متوحدة ورؤية واضحة.

مع ذلك، يُلاحظ أن مكاتب الملكية الفكرية تعمل حاليًا بصورة منفصلة ومستقلة عن بعضها البعض، وقد تتعارض اختصاصاتها في بعض الأحيان حتى بين الإدارات المختصة داخل الوزارة الواحدة. وهذا ينعكس على ضعف التنسيق بين القطاعات المختلفة في البلد، مما يؤثر على القدرة على تعزيز وتطوير الملكية الفكرية بشكل فعّال ويسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. من هنا تبرز أهمية إنشاء جهاز قومي للملكية الفكرية يتيح التنسيق والتكامل بين مفردات الملكية الفكرية للدولة، ويسعى إلى تطوير وتحسين بنيتها المؤسسية بما يتماشى مع أحدث المعايير العالمية.

علاوة على ذلك، تعد الموارد البشرية أحد الموجبات الأساسية لنجاح العمل في الجهاز، حيث يجب انتقاء الكفاءات الأفضل والعمالة المدربة اللازمة للعمل فيه، ودراسة احتياجات الجهاز بشكل علمي منهجي لجذب الكفاءات وما يحتاجة السوق المحلي والدولي بالإضافة إلى ذلك، يجب تطوير وتدريب العنصر البشري في منظومة الملكية الفكرية وربط الجهاز بالجهات والمؤسسات الأخرى في الدولة لتعزيز إنفاذ واحترام الملكية الفكرية وتعظيم دور مصر في

الملكية الفكرية العالمية بين المجتمعات الاقتصادية الدولية والكيانات ذات الاستثمارات الكبري١ .

الفرع الاول :- المردود الاقتصادي بتطبيق قوانين الملكية الفكرية وتطويرها المستمر

يعتبر الهدف الحقيقي وراء اعمال قوانين الملكية الفكرية وتطويرها ومواكبة التنمية المستدامة٢ هو التشجيع على الابتكار والابداع المستمر والمتطور والحفاظ على الفكرة وحمايتها وتشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي فكلما وجد قانون تنظيمي قوي يسيطر على الحفاظ على الافكار والابداع وتناول المواضيع الحديثة بشكل متطور ومستمر لمواجهة التدخلات الجديدة والحديثة المستمرة والتي تعمل على تنظيم التقينات المستمرة فالتطوير كلما خلق مناخ مستقر ومشجع للاستثمار والعمل زيادة النمو الاقتصادي وتعد الملكية الفكرية اليوم من اقوي الانشطة الاستثمارية المر طبتة بالكثير من التحديات و التحولات لتعلقها بالاداب العامة والنظام العام لكل دولة حيث تعمد الملكية الفكرية على حماية الابداع الادبي والفكري والتمثيلي والابتكاري والفني والعديد من مختلف المجالات الهامة التي تسعي دائما الي توفير وخلق فرص كثيرة لافاق الابداع والتطوير.

لقد نص دستور مصر فى المادة (١٩) منه على أن من أهداف التعليم تأصيل المنهج العلمى فى التفكير وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار ،وبالنظر إلى استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ ، نجد أن الرؤية الاستراتيجية للمعرفة و الابتكار بالابتكار والإبداع وريادة الأعمال ، وترتبط الملكية الفكرية ارتباطا وثيقا حيث تتمثل الملكية الفكرية فى إبداعات العقل البشرى بمختلف صورها وتشمل أهداف أنظمة حقوق الملكية الفكرية تعزيز الأنشطة الابتكارية والإبداعية وتشجيع عمليات البحث والتطوير ،

(١)بشار عباس – المرجع السابق ص ١٢ .
(٢)د.حسام الدين عبدالغني الصغير , المرجع السابق ص٥٠

فإن الاستخدام الأمثل لحقوق الملكية الفكرية يمكن تعظيم الاستفادة من نواتج الابتكار والابداع فى كافة المجالات والقطاعات فى سبيل تحقيق اهداف التنمية الشاملة والمستدامة ، ولذا فإن فهم نظام الملكية الفكرية هو أمر ضرورى ومُلح إذا ماأردنا توظيف هذا النظام واستخدامه على النحو الأمثل للمساهمة فى دفع عجلة التنمية وفى ضوء ذلك ، تعظيم أهمية تضمين مفاهيم الإبداع والابتكار والملكية الفكرية فى مناهج التعليم بكافة مراحله المختلفة ، وينبثق عن هذا **الهدف العام عدة أهداف فرعية هامة تتمثل فى:-**

١- نشر وتعزيز الوعى العام بالملكية الفكرية ومحاور الإسترتيجية ويتم من خلال

إطلاق حملة إعلامية فى وسائل الإعلام العامة والخاصة ووسائل الإعلان البديلة ومنصات التواصل الاجتماعى ، لنشر الوعى بالملكية الفكرية ومجالاتها المختلفة وعلاقتها بالنمو الاقتصادى وضرورة احترام حقوق الملكية الفكرية وتشجيع المواطنين على الإبداع والابتكار و إقامة مسابقات الدورية للمبدعين والمبتكرين وتقديم كافة أوجه الدعم المادى والفنى للمشاركة فى المحافل الدولية ذات الصلة بالملكية الفكرية

٢- دمج مفاهيم الإبداع والابتكار والملكية الفكرية فى العلمية التعليمية بالمراحل قبل الجامعية ويتم ذلك من خلال تطوير المناهج بدمج مفاهيم الإبداع والابتكار والملكية الفكرية فى مختلف المراحل الدراسية بما يتلائم مع الفئة العمرية وإدراك الطلاب فى كل مراحلة منها ، إجراء عدد من الأنشطة والمبادرات والمشروعات التى تعزز الوعى بالملكية الفكرية وترسيخ مفاهيم الإبداع الابتكار لدى الطلاب بمختلف المراحل التعليمية، تصميم مقررات دراسية تفاعلية عن الملكية الفكرية ونشرها على القنوات التعليمية والتطبيقات

الحكومية مثل المعرفة المصرى والقنوات التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى.

٣- تعزيز الوعى بالملكية الفكرية فى الجامعات والمؤسسات البحثية وتحفيز الطلاب والدارسين على إنتاج الملكية الفكرية وذلك من خلال إجراء عدد من الأنشطة والمبادرات التى تعزز الوعى بالملكية الفكرية ومفاهيم الإبداع والابتكار لدى طلاب الجامعات إدراج مقرر مستقل للملكية الفكرية أو ضمن مقرر القضايا المجتمعية لتدريسه بالجامعات على ان يتضمن التطبيقات العملية وسبل الاستغلال الاقتصادى والممارسات العالمية فى هذا المجال صياغة سياسات واضحة للملكية الفكرية فى كافة الجامعات والمؤسسات البحثية.

٤- التوازن بين تشجيع الدارسين وأعضاء هيئة التدريس على الابتكار والإبداع والحفاظ على حقوقهم وبين حقوق الجامعات والمؤسسات والجهات الممولة للمشروعات البحثية فيما يخص نواتج ومخرجات الأبحاث و تعديل قانون تنظيم الجامعات لإسناد مهام تطبيق ومتابعة سياسات الملكية الفكرية فى الجامعات الخاضعة لأحكام هذا القانون

٥- يمكن تصنيف الأسباب المؤدية إلى نقاط القوة والضعف الخاصة بمنظومة الملكية الفكرية في مصر إلى عدة عوامل فمنها ما يتعلق بالبيئة التشريعية والقانونية الحالية ومنها البنية المؤسسية والموارد البشرية والمالية للجهات القائمة على أنشطة البحث العلمي والتطوير ومجال حماية الملكية الفكرية في مصر و ذلك كله إلى جانب عوامل أ خرى متعلقة ببيئة الأعمال منها الإدارية والمجتمعية والتي تؤثر بامتياز في كفاءة هذه المنظومة ، وباتخاذ منظور إقليمي ودولي تتناول الإستراتيجية أيضا الفرص ٬ والتحديات التي تواجهها مصر فيما يتعلق بمنظومة الملكية الفكرية وسنستعرض فيما يلي أبرز نقاط القوة والضعف

التـــي تضمنتها الإستراتيجية الوطنية للملكية الفكريـة وكـذا أهم الفرص والتحديات من منظور البيئة الخارجية

أ/ نقاط القوة :ـ

١ـ توفير اسس دستورية وتشريعية لاقامة منظومة الملكية الفكرية

٢ـ وجود عوامل تشريعية لبيئة قانونية

٣ـ توافر خبرات فنية مؤهلة في مجال قيد وفحص وتسجيل حقوق الملكية الفكرية ومدربين معتمدين من المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO والاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتي UPOV.

٤ـ حصول مكتب حماية برامج الحاسب الآلى وقواعد البيانات للبرمجيات وقواعد البيانات على شهادة الجودة العالمية ISO٩٠٠١:٢٠٠٨ وشهادة IEC/ISO ٢٧٠٠١:٢٠١٣ الخاصة بمجال أمن المعلومات.

الارتباط الوثيق بين الملكية الفكرية واهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ استراتيجية التنمية المستدامة.

تمتع مصر بثروة من النتاج الفكرى والتراث الوطنى فى مجالات السينما والموسيقى والأدب التى يمكن استغلالها وتحقيق عائد اقتصادى ضخم منها في المجال الابداعي .

نقاط الضعف :ـ

١ـ انخفاض القيم المالية للغرامات الجنائية الموقعة بقانون حماية حقوق الملكية الفكرية الصادر بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ .

٢ـ عدم وجود نظام فعال للإدارة الجماعية لحقوق المؤلف فى مصر .

٣ـ عدم مواكبة النظام القانونى القائم لوكلاء البراءات والعلامات التجارية وغيرها من حقوق الملكية الفكرية للتطورات الحديثة.

٤ـ عدم وجود نصوص قانونية واضحة ومحددة تنظم المسئولية المدنية والجنائية فى التعامل مع حقوق الملكية الفكرية لمقدمى الخدمة فى

مجال البرمجيات بصفة عامة وعلى شبكة الإنترنت بصفة خاصة فى التعامل مع حقوق الملكية الفكرية .

٥- تعدد إدارة الملكية الفكرية بين تسعة كيانات إدارية تتبع العديد من الوزارات والجهات (ثلاثة لإدارة الملكية الصناعية ، وستة للإدارة الملكية الفنية والأدبية) بخلاف الجهات والكيانات الإدارية ذات الأدوار التنسيقية . وهو ما ترتب عليه ضعف فى سبل المعالجة وتشتيت لجهود الدولة وتضارب فى الاختصاصات فى بعض الأحيات (بين الجهات والإدارات المختصة بإدارة الملكية الأدبية وتفويت لفرص ترشيد وتعزيز العمل المؤسسي .

٦- نقص الموارد والدعم اللوجيستى اللازم لتمكين بعض الجهات القائمة على الملكية الفكرية من مباشرة اختصاصاتها.

٧- عدم وجود أنظمة تسمح بالإيداع أو القيد أو التسجيل لحقوق الملكية الفكرية بصورة إلكترونية .

٨- تدنى ترتيب مصر فى المؤشرات العالمية للملكية الفكرية والابتكار وماتشتمل عليه من محددات مرتبطة بها .

٩- غياب السياسات القطاعية لاستخدام نظم لاستخدام نظم الملكية الفكرية على نحو يدعم أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

١٠- العلاقة التكاملية بين البحث العلمى والتطوير والابتكارات المصرية وبين الصناعة الوطنية.

١١- انخفاض الوعى العام بالملكية الفكرية وثقافتهاوأهميتها الاقتصادية .

رابع عشر: النتائج والتوصيات

اولا اهم النتائج :

ان من الطبيعي ان تتاثر المجالات المختلفة بالذكاء الاصطناعي والتقدم التكنولوجي في كافة مجالات المكلية الفكرية والادبية وجوانب براءات

الاختراع وتحديدا مصر نظرا للتطور الهائل الذي تشهدة البلاد من تقدم على كافة الجوانب وعدم الحماية لحقوق المكلية الفكرية من جانب ومن ناحية اخري التاثر بالحروب فالمنطقة والهيمنة الامريكية والتحالفات والتكتلات الدولية من جانب اخر وكل هذة الاستثمارات في القرصنة والاستنساخ والتعدي بحاجة ماثة الي قانون جديد قوي فالردع ومرن في التعامل وتقديم الخدمة من التشجيع على الاستثمار فمناخ جيد يعمل على التوازن العادل بين جوانب التعامل مع الذكاء الاصطناعي والمكلية الفكرية فالجوانب الادبية والعملية والابداعية نظرا لتاثير الذكاء الاصطناعي الايجابي والسلبي على كافة الاصعدة مما ينبغي ان يكون هناك تطوير ونمو قوي يعمل زيادة المناخ الاستثمار فجمهورية مصر العربية وتشجيع الفكر من اجل التنمية المستدامة المقرر تنظيمها والعمل من اجلها حتي عام (٢٠٣٠) وهذا كلة سوف يعمل على الآثار الاقتصادية لوضع استراتيجية لحماية حقوق الملكية الفكرية فى مصر

لما يشهده العالم من التحولات والتطورات التى يكون لها الأثر على نظرا المتغيرات الاقتصادية على المستوى الوطنى بصفة خاصة وعلى الاقتصاد العالمى بصفة عامة كالعولمة التى أصبح من خلالها العالم قرية صغيرة بفضل السرعة الفائقة للإتصالات والعلم الذى أصبحت لديه قيمة كبيرة ، من اجل كل هذا ، اصبح اهتمام الاقتصاد بالمعرفة اكثر من تركزه على الموارد الطبيعية التى طالما احتلت الصدارة لقرون طويلة ، ومن مفرزات هذه التحولات انتشار الظواهر المنافيه للأخلاق والقانون كالتعدى على حقوق الغير من خلال السرقة والغش والتزوير ، هذا مايتعرض له الكثير من الأدباء والفنانين من جهة وذلك من خلال التعدى على منتجاتهم الفكرية والأدبية فلا يستفيدون من الأرباح الطائلة التى تجنى من وراء إبداعاتهم ولا من الحماية اللازمة لها ، ومن جهة اخرى سحب وإتلاف سلع يتم يوميا ن جراء تقليد العلامات التجارية حجزها من الحاويات المستوردة م وما يترتب عليها من اضرار على الاقتصاد والمستهلك على حد سواء . من المبدعين وللحد من هذه الظواهر استوجب وضع قوانين تحمى كلا والاقتصاد ولإعطاء المصداقية لهذه الحقوق تم انشاء المنظمة العالمية

للملكية الفكرية عام ١٩٦٩وأصبحت هى الجهة الدولية الوحيدة التى تدير سائر اتفاقيات الملكية الفكرية ، ولكن أمام التحولات والتطورات التى عرفها العالم خاصة فى المجال التكنولوجى الذى اصبح يستخدم فى أعمال القرصنة والسرقة والتقليد والتزوير أصبحت قوانين المنظمة العالمية للملكية الفكرية عديمة الجدوى لضعف الهيئة أمام التقنيات العالمية للتزوير والتقليد (١) لقد ازداد الاعتماد على المعلومات العلمية والتكنولوجيا وانتشر استخدام تكنولوجيا المعلومات فى تطبيقات متنوعة فى جميع المجالات الاجتماعية .

ثانيا التوصيات :-

ايمانا باهمية حماية الفكر والابداع والمبدعين والمطورين وتنظيم امور التسجيل وتوفير الادوات اللازمة اليهم والمناخ الجيد وسعيا لتوفير الحماية القانونية القوية واتاحتها يوصي بالاتي :-

١-ضرورة نشر الوعي القانوني لجوانب الملكية الفكرية وذلك من عقد ندوات ومؤاتمرت وتوعية الطلاب في المدارس فهذة المرحلة هي مرحلة تكوين الانسان من الناحية العلمية والاخلاقية والتي وجب الحس على تنمية ادارك العرفة القانونية لديهم من الناحية الاساسية البسيطة .

٢-انشاء دوائر متخصصة بدراجاتها المختلفة لنظر دعاوي القانوينة المتعلقة بمجالات المكلية الفكرية بقضاة مختصين .

٣- الاهتمام بتطوير وتاهيل وعقد محاضرات تعلمية للمحامين والقضاة ورجال النيابة والشرطة .

٤-تطوير تشريعات الملكية الفكرية بصورة دورية لمواكبة التغيرات المستمرة بكافة الجوانب .

٥- انشاء مواقع الكترونية موحدة تهدف بنشر التوعية ووسائل التعامل مع قوانين الملكية الفكرية بشكل مستمر والجهات المختصة .

٦ـ الاهتمام بالعمل على انجاح مناخ العمل تحت مظلة الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكريه .

خاتمة :ـ

علي الرغم من أنه لا يوجد خطط رسمية لاطلاق تشريع للذكاء الاصطناعي الا أن مصر اطلقت الاستيراتيجية القومية للذكاء الاصطناعي والتي توضح خطط الدولة من أجل تعزيز استخدام تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي لتحويل الاقتصاد ليتجاوز مجرد اعتماد التكنولوجيا وتبنيها إلى إعادة التفكير بصورة رئيسية في نماذج الاعمال وإحداث تغييرات عميقة لجني مكاسب الانتاجية وخلق مجالات جديدة للنمو

ومن المنتظر تنفيذ الاستيراتيجة خلال ثلاثة إلى خمسة أعوام، وتشمل الرؤية استغلال تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي للاسهام في تحقيق أهداف مصر الانمائية في مجال الذكاء الاصطناعي لصالح المصريين كافة وتعزيزدور مصر الريادي على المستوي الاقليمي لتكون طرفا عالميا فاعلا في مجال الذكاء الاصطناعي

وتشمل الرسالة انشاء صناعة للذكاء الاصطناعي فمصر ، بما في ذلك تنمية المهارات التكنولوجية والنظام البيئى والبنية التحتية واليات وضمان قدرتها على الاستدامة والمنافسة ومواكبة التقدم .

قائمة المراجع المبدئية

العربية :-

١- د.ياسر محمد جادللّه _ الملكية الفكرية في النظرية الاقتصادية ٢٠١٦ برنامج الماجستير التخصصي جامعة حلوان.
٢- د.محمد الروبي, القانون الدولي للملكية الفكرية , دار النهضة العربية ٢٠١٧

٣- اميرة السلاموني _ الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية نواة خصبة تحتضن الابداعات مقال منشور في جريدة الجمهورية .

٤- بركان نبيلة الملكية الفكرية و تأثيرها في الاقتصاد العالمي جامعة والي الجزائر.
٥-حسام الدين عبدالغني الصغير , أسس و مبادئ اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية , دار النهضة العربية الطبعة الأولى ١٩٩٩ .
٦- بشار عباس نهوض التعاون الاقتصادي العربي الافاق و التكنولوجيا معلومات دولية .
٧- تقرير اتحاد الملكية الفكرية الدولي رقم ٣٠١ لسنة ٢٠٠٧ .

٨- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٩٧ لسنة ٢٠٠٥ باصدار اللائحة التنفيذية للكتاب الثالث من قانون حماية الملكية الفكرية الصادر برقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ جريدة رسمية العدد ١٢ مكرر في٢٩ مارس ٢٠٠٥

٩-الملكية الفكرية والتنمية في مصر ، القاهرة ، معهد التخطيط القومي ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٨٦) اغسطس ٢٠٠٥

ثانيا قائمة المراجع باللغة الانجليزية :-

١- Bifani , P (١٩٩٠) , " the new mercantilism and the International –Appropriation of Technology " – United Nations Conference on trade and development .

٢- Intellectual Property Rights and foreign Direct investment –New York –United Nations.

٣- International Intellectual Property Alliance (٢٠٠٢) Special ٣٠١- Egypt Report.

٤- https://admin.sis.gov.eg

٥- https://www.wipo.int/ipstrategies/ar/

٦- موقع الحكومة الامريكية https://www.state.gov/

٧- https://www.lexology.com/

٨- موقع الاقتصاد العالمي The World Economic Forum (weforum.org)